الحدوث فقط اذ الامكان معه اي مع الحدوث بان يكون الحدوث
جزء العلة او شرطها فح لا يحتاج عدم الممكن الى المؤثر ويحتاج الوجود
فان الحدوث هو كون الشي موجودا بعد عدمه في زمان مضى فالعدم
لا يكون حادثا ح فلا يتحقق فيه علة الحاجة وليس كذلك والا لزم
تاخر الحدوث عن نفسه بمراتب لانه اي الحدوث صفة الوجود
فانه مسبوقية الوجود بالعدم وكل المسبوقية صفة للوجود متاخر عن الوجود
ضرورة تاخر الصفة عن الموصوف المتاخر عن التاثير فان المؤثر
ما لم يؤثر لم يحصل الوجود المتاخر عن الحاجة الى المؤثر فلا يكون علة
لها ولا جزء منها ولا شرطا للتاثير عليها قيل لا نسلم ان الحدوث
صفة الوجود لانه عبارة عن الخروج من العدم الى الوجود فلا يتاخر
عنه اجيب بان الحدوث بهذا المعنى متاخر عن تاثير الفاعل المتاخر
عن الحاجة وبه يحصل المطلوب قيل الامكان صفة للممكن والصفة
متاخرة في الوجود عن الموصوف فيكون الامكان متاخرا عن وجود
الممكن فلا يكون علة للحاجة المتقدمة عليه بمراتب اجيب بان الامكان
من الاعتبارات العقلية فلا يكون متاخرا عن الامتة في الوجود
الخارجي ولو سلم فيجوز ان يقوم بمادة الممكن كما هو راي الحكماء
الثاني من احكام الامكان لا يكون احد طرفيه اي الممكن اولى لذاته
بحيث يكفي تلك الاولوية في وقوع ذلك الطرف الذي هو اولى به
لانه ح ان امكن طريان الطرف الاخر فاما ان يطرأ بسبب فيفتقر
الاولوية الى عدمه فيه بحث او لا بسبب فيلزم ترجيح المرجوح
بلا مرجح وهو مح وان لم يمكن طريان الطرف الاخر كان الاولى
واجبا وقد فرض ممكنا هذا خلف الثالث الممكن ما لم يجب صدوره
عن مؤثره لم يوجد لانه انما يوجد اذا ترجح جانب الوجود بلا لازم
ترجيح احد المتساويين بلا مرجح ومع الترجح لا يمكن الطرف الاخر
لامتناع ترجيح المرجوح وذلك التعين يسمى الوجوب السابق واذا

وجد فحال وجوده لا يقبل العدم وهو الوجوب اللاحق فالوجوبان
عرضا للممكن لا من ذاته بل الاول بالنظر الى علته والثاني بالنظر الى وقت
وجوده الرابع الممكن يستصحب الاحتياج الى المؤثر حالة البقاء
لبقاء الامكان الموجب له اي للاحتياج فان الامكان للممكن
ضروري والا لجاز انفكاك الامكان عن الممكن فيجوز ان ينقلب
الممكن واجبا او ممتنعا لان ما ليس بممكن منحصر فيهما ولا حاجة في
امكانه الى سبب فلا يكون الممكن في ذاته ممكنا اما واجبا او ممتنعا
قيل الممكن حالة البقاء مستغن عن المؤثر لانه لو احتاج الى المؤثر
لكان تاثير المؤثر اما في حاصل ويلزم منه تحصيل الحاصل وهو مح
او في متجدد فالحاجة له دون الباقي قلنا المعنى بالتاثير دوام الاثر
بدوام مؤثره حاصله انا نختار ان تاثيره في متجدد هو بقاء الاثر
ولزوم الاستغناء ممنوع فان الاثر محتاج الى المؤثر للتبعية
الرابع في القدم اعلم يعرفه لانه عرف الحدوث بعد هذا ويعرف
منه تعريف القدم لكن كان العكس اولى وهو منا في تاثير المختار
لانه اي تاثير المختار مسبوق بقصده المقارن لعدم الاثر فان القصد
الى ايجاد الموجود مح والحكماء انما اسندوا العالم مع اعتقاد قدمه
الى الصانع لاعتقادهم انه موجب بالذات حتى لو كان اعتقادهم
انه مختار لما جوزوا اسناد القديم اليه ثم المتكلمون اتفقوا على نفيه
عما سوى ذات الله تع وصفاته والمعتزلة وان انكروا قدم الصفات
فالدوا به في المعنى لانهم اثبتوا اصولا خمسة لا اول لها وهي الموجودية
والحيية والعالمية والقادرية والالوهية ولقائل ان يقول هذا
قول مثبتي الاحوال منهم لا قول جميعهم ومع ذلك فان الاحوال ليست
امورا موجودة في الخارج عندهم فلا يكون قدمها وهي اي الالوهية
حالة اثبتها ابو هاشم علة للاربع ومثبتوا الحال منا يعللونها بالعلم خامسة صح
والقدرة والوجود او الحيوة وزعم ايضا ان الالوهية مميزة للذات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)